

Distr.: General
19 December 2006
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة الثامنة والثلاثون

٢٧ شباط/فبراير - ٢ آذار/مارس ٢٠٠٧

البند ٣ (و) من جدول الأعمال المؤقت

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: الحسابات القومية

الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية

مذكرة من الأمين العام

وفقا لطلب اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والثلاثين**، يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى اللجنة الإحصائية تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية. ويرجى من اللجنة أن تعلق على التقدم العام المحرز في عملية استكمال نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ويطلب من اللجنة أيضا النظر في اعتماد التوصيات المقدمة من الفريق العامل المشترك بين الأمانات بشأن استكمال نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

* E/CN.3/2007/1

** انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٦، الملحق رقم ٤ (E/2006/24)، الفصل الأول، الفرع باء. الفقرة ٢.



تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٢-١ مقدمة - أولاً
٤	١٣-٣ التقديم المحرز في استكمال نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ - ثانياً
٤	٥-٣ معلومات أساسية - ألف
٥	١٠-٦ التقديم المحرز منذ انعقاد الدورة السابعة والثلاثين للجنة - باء
٦	١٣-١١ استشراف آفاق المستقبل - جيم
٧	٥٣-١٤ التوصيات المتعلقة بتحديث نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ - ثالثاً
٧	١٨-١٤ عملية التوصل إلى التوصيات - ألف
٩	٢٢-١٩ لمحة عامة عن التوصيات - باء
١١	٥٠-٢٣ نتائج المشاورات بشأن التوصيات المؤقتة - جيم
	 موجز نظر الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية - دال
٢٠	٥٣-٥١ في التوصيات
٢٢	٥٤ نقاط للمناقشة - رابعاً

أولا - مقدمة

١ - قامت اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والثلاثين بما يلي:

(أ) أشادت بالتقدم المحرز في استكمال نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ خلال المرحلة المركزة على المسائل من عملية الاستكمال، كما تجلّى ذلك في تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات^(١) المعني بالحسابات القومية (E/CN.3/2006/6)، واعترفت بالإسهامات المركزة والخبرات الفنية التي قدمتها طائفة واسعة من البلدان والمنظمات لفائدة العمل المنجز خلال تلك المرحلة، وأعربت عن ثقتها بأن الفريق العامل سيحافظ على زخم العملية خلال مرحلتي الصياغة والمراجعة من عملية الاستكمال في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧؛

(ب) عزت التقدم الجدير بالثناء المحرز في استكمال نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ إلى اعتماد النهج القائم على إدارة المشاريع والاستخدام الواسع لموقع تفاعلي شفاف على شبكة الإنترنت وأوصت بتطبيق ذلك النهج وتلك التكنولوجيا على المشاريع والبرامج الإحصائية المماثلة؛

(ج) رحبت بإدراج فصل عن قياس أنشطة القطاع غير الرسمي في الصيغة المنقحة لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣؛

(د) أحاطت علما بالشواغل المتعلقة بمعالجة نظم المعاشات التقاعدية الحكومية غير الممولة وضرورة مواصلة المشاورات بشأن توصية فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية بخصوص هذا المسألة، وأوضحت أنها سترحب باتخاذ قرار مناسب التوقيت في إطار الهيكل الإداري القائم للفريق العامل؛

(هـ) أوصت بأن يواصل الفريق العامل المشترك بين الأمانات إدراج الخدمات الاجتماعية المقدمة من الحكومات في برنامجه البحثي؛

(و) أقرت بضرورة الاستجابة على النحو المناسب للطلبات المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على المساعدة في بناء القدرات على تنفيذ الصيغة المنقحة لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، وقبلت اقتراح الفريق العامل المشترك بين الأمانات بشأن إعداد برنامج للتنفيذ سيتاح للجنة في دورتها التاسعة والثلاثين.

٢ - ويقدم الفصل ثانيا أدناه تقريرا عن التقدم المحرز منذ انعقاد الدورة السابعة والثلاثين للجنة الإحصائية ويستشرف آفاق المرحلة التي تنتهي بانعقاد الدورة التاسعة والثلاثين للجنة.

(١) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.98.XVII.4.

أما الفصل ثالثا فيقدم التوصيات المتعلقة باستكمال نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ المعروضة على اللجنة لتنظر فيها وتعتمدها في حال الموافقة عليها. وترد التوصيات التي قدمها فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية في وثيقة معلومات أساسية معنونة المجموعة الكاملة للتوصيات الموحدة. وترد نقاط المناقشة في الفقرة ٥٤.

ثانيا - التقدم المحرز في استكمال نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣

ألف - معلومات أساسية

٣ - دعت اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٣ إلى استكمال نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ لمواءمة الحسابات مع البيئة الاقتصادية الجديدة والتطورات الحاصلة في البحوث المنهجية ومع احتياجات المستخدمين. وطلبت اللجنة ألا يوصى في الاستكمال بإجراء تغييرات أساسية أو شاملة على نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ يكون من شأنها أن تعيق تنفيذه وأن يراعى فيما يقدم من توصيات بإجراء تغييرات أن تكون قابلة للتنفيذ وأن يولى الاعتبار لأهمية الاتساق مع الأدلة ذات الصلة بالموضوع.

٤ - وطلب إلى الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية - الذي يضم المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والأمم المتحدة والبنك الدولي - أن يقوم بتنظيم وتنسيق مشروع الاستكمال وأن يستعين في عمله بمدير المشروع ومحرره. وطلب في الجدول الزمني الذي وافقت عليه اللجنة الإحصائية في دورتها الخامسة والثلاثين أن يكون التنقيح ١ لمشروع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ جاهزا لتعتمده اللجنة في دورتها التاسعة والثلاثين.

٥ - وشددت اللجنة الإحصائية على ضرورة مشاركة الأوساط الإحصائية العالمية على أوسع نطاق ممكن في مشروع الاستكمال، وأنشئ فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية الذي يضم ٢٠ خبيرا قطريا من جميع مناطق العالم، ليضطلع بدور أساسي في عملية الاستكمال. وينظر فريق الخبراء الاستشاري في اقتراحات إجراء تغييرات ويعرب عن وجهات نظره أثناء الاجتماعات ومن خلال الاستشارات الخطية عبر الإنترنت. ويتيح موقع المشروع على شبكة الإنترنت الذي تتعده الشعبة الإحصائية في الأمم المتحدة على العنوان التالي <http://unstats.un.org/unsd/nationalaccount/snarev1.asp> تشجيع الشفافية ومشاركة خبراء الحسابات القومية على نطاق واسع، ويقدم هذا الموقع الشبكي معلومات شاملة ومناسبة التوقيت بشأن الاستكمال، بما في ذلك برنامج العمل للسنوات الخمس والقائمة

المتفق عليها لمسائل الاستكمال والورقات ذات الصلة وتوصيات فريق الخبراء وتعليقات البلدان على التوصيات ووصلات للربط بالمواقع ذات صلة.

باء - التقدم المحرز منذ انعقاد الدورة السابعة والثلاثين للجنة

٦ - أثناء الدورة السابعة والثلاثين للجنة، بيّن مدير المشروع بإيجاز عدة خطوات للانتقال من مرحلة المشروع المركزة على المسائل وبدء مرحلة الصياغة والمراجعة. وإجمالاً تقدم العمل على النحو المقرر حيث تطلبت بعض الجوانب قدراً من الجهود أكبر مما كان متوقفاً بينما اقتضت بعض الجوانب الأخرى قدراً أقل من الجهود.

٧ - وتمثل أحد التحديات في الانتهاء من نظر المسائل مع الحرص على تفادي النظر مجدداً في التوصيات المنفذة. ووفقاً لما أعربت عنه اللجنة من ضرورة إجراء مزيد من المشاورات بشأن معالجة المعاشات التقاعدية الحكومية غير الممولة، تواصلت مشاورات في عدة مراحل أفضت إلى حل وسط على النحو المبين في الفصل ثالثاً. وتبين أن إنهاء العمل المتعلق بالعقود والإيجارات والرخص أمر معقد وتطلب مشاورات مستفيضة مع فريق الخبراء الاستشاري. وتبين أن هذه المشاورات والأعمال المتعلقة بعدة نقاط اتساق تستغرق وقتاً طويلاً ولذا لم يتوصل إلى استنتاج بشأنها جميعاً تقريباً إلا في بداية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٨ - ودعا برنامج العمل الذي اعتمده اللجنة في دورتها الخامسة والثلاثين إلى تخصيص فترة لاستعراض مدى اتساق التوصيات ومدى سلامة النظام بوجه عام في عام ٢٠٠٦. ومثلت الوثيقة المعنونة المجموعة الكاملة من التوصيات المؤقتة الأداة الرئيسية لدعم هذا الاستعراض. وتتضمن الوثيقة، التي اكتمل إعدادها في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، وصفاً للمسائل والتوصيات المقدمة من فريق الخبراء الاستشاري حتى ذلك التاريخ. وأرسلت نسخ من الوثيقة إلى المكاتب الإحصائية الوطنية والمصارف المركزية المهتمة التي دعيت إلى تقديم تعليقاتها عليها بحلول منتصف أيلول/سبتمبر. وقد نشرت على الموقع الشبكي للمشروع باللغات الإسبانية والإنكليزية والروسية والفرنسية. وللحصول على مزيد من التعليقات، طرحت الوثيقة أيضاً أساساً للمناقشة في عدة اجتماعات على النحو المبين في الفقرة ١٨.

٩ - وقد بدأت صياغة الفصول بجدية مع اقتراب انتهاء العمل المتعلق بالمسائل. والوسيلة الرئيسية لمتابعة التقدم المحرز خلال مرحلة الصياغة والمراجعة هي مصفوفة ترتيب الفصول حسب المسائل. وفي بداية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، نُشرت مصفوفة بيان التقدم المحرز في موقع المشروع على الإنترنت مع مشاريع الفصول الأولى للتعليق عليها من جانب البلدان على صعيد العالم وفريق الخبراء الاستشاري. ويشير لون مدخل كل فصل من الفصول في المصفوفة إلى المرحلة التي بلغها تدرج ذلك الفصل منذ نشره للمرة الأولى لإبداء التعليقات

عليه مرورا بمرحلة التنقيح إلى أن يصبح جاهزا للعرض على اللجنة الإحصائية. ومن السمات الأساسية التي يتميز بها عرض مشاريع الفصول تحديداً أي من التوصيات الأربع والأربعين يؤثر في كل فصل من هذه الفصول. ويحدد بوضوح المواعيد المقررة لإبداء التعليقات من جانب البلدان وفريق الخبراء الاستشاري؛ وتقديم التعليقات في وقتها أمر أساسي لتفادي العراقيل.

١٠ - وأعدت صفحة على موقع المشروع على شبكة الإنترنت مخصصة لبرنامج البحوث الطويلة الأجل. وهي تبين المواضيع المتصلة بنظام الحسابات القومية والتي يتعين دراستها ولكنها اعتبرت خارج نطاق الاستكمال الحالي أو رُجِّحَ أنها ستستغرق وقتاً أطول مما هو متاح. ورغم أن الاهتمام سيظل مركزاً على إنهاء الاستكمال في موعده، فإن من المهم البدء في تخطيط وتحديد البحوث والمشاورات التي يتعين القيام بها مستقبلاً. وطلب تقديم تعليقات على المواضيع التي سينظر في إجراء بحوث طويلة الأجل بشأنها وتقديم مقترحات بشأنها.

جيم - استشراف آفاق المستقبل

١١ - تتقدم عملية صياغة ومراجعة فصول الصيغة المنقحة ١ من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وفق الخطة المبينة في أوائل عام ٢٠٠٦. وتدعو الخطة إلى تقسيم مشاريع الفصول - نحو ٢٧ فصلاً في المجموع - إلى شطرين متساويين تقريباً لكي يتسنى للمحرر والمراجعين مباشرة عملهم بصورة متوازنة. ويتضمن الشطر الأول الفصول التي يمكن تسميتها لب نظام الحسابات القومية، وتمثل أساساً في الفصول التي تغطي تسلسل الحسابات من الإصدار إلى وضع الحساب الختامي. وكما ذكر آنفاً، نشر الفصلان الأولان من هذه الفصول في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ في الموقع الشبكي للمشروع لتلقي التعليقات لفترة مدتها ٦٠ يوماً. ومنذ ذلك الحين، نشر مزيد من الفصول. أما العمل المتعلق بالفصول المدرجة في الشطر الثاني فسيستمر في عام ٢٠٠٧.

١٢ - ومن المقرر عقد اجتماع فريق الخبراء الاستشاري في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧، وستستضيفه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة. وتقرر عقد الاجتماع في هذا التوقيت لكي يستفيد من تعليقات اللجنة الإحصائية على التوصيات. وسيخصص البند الرئيسي من جدول الأعمال لمشاريع الفصول، حيث سيستفاد من تعليقات اللجنة الإحصائية على التوصيات من التعليقات الواردة من البلدان ومن أعضاء فريق الخبراء الاستشاري بشأن مشاريع الفصول. وستشمل بنود أخرى من جدول الأعمال مقترحات عن وضع أدلة لدعم نظام الحسابات القومية وبدء النظر في موضوع التنفيذ العام، والخطوات التنظيمية الأولى المتعلقة ببرنامج البحوث الطويلة الأجل. ومن المقرر عقد اجتماع ثانٍ لفريق

الخبراء الاستشاري في نهاية عام ٢٠٠٧ لمعالجة الشطر الثاني من الفصول وتناول موضوع التنفيذ. بمزيد من البحث.

١٣ - وبالإضافة إلى الدور الذي يضطلع به الفريق العامل المشترك بين الأمانات بوصفه هيئة تنسيق، سيواصل دعم المحرر باستعراض مشاريع الفصول وبحث النقاط المطروحة في الصياغة والمساعدة في التوصل إلى حلول بشأنها، بالتشاور مع فريق الخبراء الاستشاري عند الاقتضاء. وستواصل اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة تقديم الخدمات للأمانة وتعهده موقع المشروع على الإنترنت حيث يرجح أن يُركز الاهتمام على مصفوفة التقدم المحرز التي تبين تفاصيل العمل والمواعيد المقررة لإبداء التعليقات على مشاريع الفصول. وسيوجه الفريق العامل المشترك بين الأمانات اهتماما متزايدا إلى تنفيذ التوصيات من أجل الوفاء بالتزامه بتقديم استراتيجية تنفيذ إلى اللجنة في عام ٢٠٠٨.

ثالثا - التوصيات المتعلقة بتحديث نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣

ألف - عملية التوصل إلى التوصيات

١٤ - أعد الفريق العامل المشترك بين الأمانات قائمة أولية بالمسائل التي تقرر النظر فيها في إطار عملية تحديث النظام. وأقرت اللجنة الإحصائية في دورتها الرابعة والثلاثين هذه القائمة التي تضمنت بعض المسائل التي وردت في برنامج البحوث المعروض في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، وبعض المسائل التي برزت لاحقا. وطلبت اللجنة إبقاء القائمة مفتوحة لتضمينها المزيد من المقترحات شريطة أن يقرها فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية. وناقش الفريق القائمة في الاجتماع الأول الذي عقده في شباط/فبراير ٢٠٠٤، ووفرت قائمة الـ ٤٤ مسألة المتفق عليها، بعد توحيد بعض المسائل المدرجة فيها، الإطار لنطاق ما أعد من بحوث، وأجري من نقاشات ومشاورات وأخيرا ما يصاغ من توصيات. وعلى نحو ما تقدم، فإن المسائل التي برزت وتبين أنها خارج نطاق عملية تحديث النظام قد نُقلت إلى برنامج البحوث الطويل الأجل.

١٥ - وعلى غرار ما ورد في برنامج العمل الذي أقرته اللجنة الإحصائية، تم النظر في المسائل خطوة خطوة. فأولا، خضعت المسائل للبحث والنقاش في إطار أفرقة خبراء مواضيعية. وضمت هذه الأفرقة فريق كانبرا الثاني المعني بالأصول غير المالية وفرقة العمل المعنية بمواءمة المؤشرات الإحصائية ولجنة صندوق النقد الدولي المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات وفرقة العمل المعنية بتقدير الأسهم وقياسها وفرقة العمل المعنية بالخدمات المالية واجتماع فريق الخبراء المعني بالإحصاءات الصناعية وبعض مجموعات المناقشة الإلكترونية التي

تعمل لأغراض محددة وأفرقة العمل (المعنية بالمعاشات التقاعدية، على سبيل المثال). وأعدت هذه المجموعات أبحاثاً عن مسائل محددة، ضمنتها توصيات، لينظر فيها فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية. وعقد هذا الفريق أربعة اجتماعات في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٦، ناقش فيها المسائل الـ ٤٤ وصاغ توصيات بشأن كل منها. وكان بعض هذه المسائل سهلاً نسبياً لم يترك وقعا ذا شأن على الحسابات والنص، لكن بعضها الآخر كان معقداً. وأحضر الفريق عدداً من هذه المسائل للنقاش عدة مرات، وقام تدريجياً بالرد على الأسئلة المطروحة وتقديم التفاصيل للتوصل إلى التوصيات.

١٦ - وعقب كل اجتماع، كانت ترسل توصيات الفريق إلى المكاتب الإحصائية الوطنية والمصارف المركزية المهتمة مشفوعة بدعوة إليها للتعليق عليها. ووردت تعليقات مما مجموعه نحو ١٠٠ بلد. ولجأ ما بين ٤٠ و ٦٠ بلداً إلى إبداء تعليقاتها بعد صدور كل مجموعة من التوصيات. وتوفر هذه التعليقات المنشورة على موقع المشروع على الشبكة مصدراً ثرياً من المعلومات عن السبب الذي دفع البلدان إلى تأييد التوصيات أو في بعض الحالات سبب رفضها إياها، وتتضمن آراءها في تنفيذ التوصيات وأفكاراً بشأن نوعية التوجيهات التي تود أن يتضمنها نظام الحسابات القومية المحدّث. وإن مشاركة البلدان كانت مفيدة للغاية من حيث اتساع نطاقها وكتافتها. وبفضل التكنولوجيا والجهود المتضافرة التي بذلها جميع المعنيين، زادت في هذه المرحلة معرفة وجهات نظر البلدان بشأن هذا المشروع الدولي أكثر مما عرفت بشأن أي مشروع دولي آخر مثيل النطاق.

١٧ - وأتاح نشر الوثيقة المعنونة "المجموعة الكاملة للتوصيات المؤقتة" في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، فترة خمسة أشهر للتعليق على جميع التوصيات ككل، ولا سيما التعليق على اتساق التوصيات الداخلي وسلامة النظام الناتج.

١٨ - وعلى امتداد فترة صياغة التوصيات واستعراضها، عُقد عدد من حلقات العمل والاجتماعات التي أتاح إطلاع المشاركين فيها على عملية تحديث النظام الجارية ولنقاش المسائل. وعقد العديد من حلقات العمل والاجتماعات على الصعيد الإقليمي، غير أن البعض شهد مشاركة أوسع نطاقاً. وفي ما يلي قائمة جزئية بها ليس إلا، لكنها تشير إلى مختلف أنواع المنتديات التي قام الفريق العامل المشترك بين الأمانات ومدير المشروع والمحرر وبعض أعضاء فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية بالمشاركة فيها كجزء من عملية التوعية.

(أ) عقدت بالتعاون مع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة حلقات عمل للمحاسبين الوطنيين تناولت تحديث نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، وذلك في منطقة

آسيا والمحيط الهادئ في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ ونيسان/أبريل ٢٠٠٦ وفي أفريقيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ وفي غرب آسيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦؛

(ب) ركز اجتماع المحاسبين الوطنيين الذي شاركت في عقده لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ على المسائل المتصلة بتحديث نظام الحسابات القومية. وكانت معروضة على المجتمعين أثناء نقاشاتهم الوثيقة المعنونة "المجموعة الكاملة للتوصيات المؤقتة"؛

(ج) ناقش فريق دلهي المعني بإحصاءات القطاع غير الرسمي في أيار/مايو ٢٠٠٦ الفصل المقترح إدراجه في نظام الحسابات القومية المحدث والذي يتناول القطاع غير الرسمي؛

(د) عقدت الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة في نيويورك في تموز/يوليه ٢٠٠٦ ندوة عن خلق الرصيد الفكري والاعتراف به وتثمينه. وكان المشاركون فيها من الأكاديميين والمحاسبين في الشركات والمحاسبين الوطنيين؛

(هـ) شكلت الاجتماعات السنوية التي عقدها فرقة العمل المعنية بالحسابات الوطنية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي منتدى لنقاش المسائل الرئيسية المتعلقة بتحديث النظام؛

(و) نظم المصرف المركزي الأوروبي اجتماعا مع مستخدمي البيانات عقب اجتماع فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية في فرانكفورت، ألمانيا، في شباط/فبراير ٢٠٠٦؛

(ز) عقدت جلسة بشأن تحديث نظام الحسابات القومية في إطار منتدى الإحصائيين في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، لاجتماع رؤساء مكاتب الإحصاء الوطنية في المنطقة، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وتم في هذه الجلسة، علاوة على نقاش التوصيات الرئيسية، الشروع في بحث الاستراتيجية التي ينبغي اعتمادها لتنفيذ التوصيات.

باء - لمحة عامة عن التوصيات

١٩ - تعرض توصيات فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية بشأن تحديث نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، في وثيقة معلومات أساسية بعنوان "المجموعة الكاملة للتوصيات الموحدة" (التوصيات الموحدة). وتتضمن هذه الوثيقة توصيات كاملة وُضعت

حينما كانت المشاورات ما زالت على قدم وساق لدى إعداد المجموعة الكاملة للتوصيات المؤقتة. كما أنها تتضمن مجموعة مختارة من الإيضاحات.

٢٠ - وعلى نحو ما يمكن استنتاجه من وصف المسائل الواردة في التوصيات الموحدة، فقد تنوعت الأسباب التي دفعت إلى النظر في المسائل المتفق عليها. واشتملت هذه الأسباب على ضرورة معالجة الفئات أو المعاملات التي نشأت أو أصبحت أكثر بروزاً منذ الانتهاء من وضع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، وذلك لإزالة جميع أوجه التعارض الموجودة في هذا النظام، ولمواءمته مع الأدلة الأخرى المتعلقة بميدان إحصاءات الاقتصاد الكلي، وللشروع في تنفيذ ما تبقى من برنامج البحوث في نهاية العملية قبل الانتهاء من وضع نظام نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وتشمل التوصيات جميع أجزاء نظام الحسابات القومية تقريباً، لكنها تركز على الأجزاء التي تتناول الأصول غير المالية والخدمات المالية والأدوات المالية وبقية العالم (ميزان المدفوعات) والحكومة والقطاع العام. بعبارة أخرى، تتصل غالبية التوصيات بالوحدات والمعاملات التي تمثل خصائص اقتصاد يتجه باطراد نحو العولمة؛ وتأتي نتيجة لتزايد الاهتمام بمصادر الثروات والديون؛ وتقر بازدياد دور الأصول غير المالية غير الملموسة؛ وتراعي تواصل الابتكار في الأسواق المالية؛ وتعكس الاهتمام بتحسين طريقة قياس الأثر الذي يخلفه العجز في صناديق المعاشات التقاعدية بسبب شيوخة السكان؛ وتقر بضرورة تحسين طريقة قياس ديون الحكومة والقطاع العام وعجزهما المالي. ويؤثر بعض هذه التوصيات في الجامع الرئيسية للنظام، من مثل الناتج المحلي الإجمالي والادخارات، على غرار ما يُتوقع من عملية تحديث الغرض منها استيعاب الجوانب المتغيرة المتمثلة في الإنتاج والاستهلاك والمراكمة. والعديد من التوصيات الأخرى لا أثر لها في هذه الجامع، لكنها تجسد مجموعة من العناصر الأخرى التي تشمل تفاصيل وإيضاحات عن التعاريف والتصنيفات بمجموعة.

٢١ - وللتوصيات سمتان تستحقان عناية خاصة في ضوء الاهتمام الذي أعربت عنه اللجنة الإحصائية. السمة الأولى هي أن التوصيات تعكس الجهود الناجحة لمواءمة نظام الحسابات القومية والمعايير والأدلة الإحصائية الدولية الأخرى. وأكثر الأمور بروزاً هو التنسيق الدقيق الذي خضعت له عملية تحديث نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، وتنقيح دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة^(٢). وينفذ هذان المشروعان في مواعيد تكاد تكون مثيلة، الأمر الذي أتاح للفريقين كليهما النظر في المسائل التي تشمل المجالين. وشارك محررو الدليلين، حينما أمكن ذلك، في الاجتماعات الأخرى التي كانت تعقد لمناقشة المشروع، كما بقوا

(٢) واشنطن العاصمة، صندوق النقد الدولي، ١٩٩٣.

على اتصال وثيق للاتفاق على صيغة التعاريف وما إلى ذلك. وكان قد تم بالفعل مواءمة دليل الإحصاءات المالية الحكومية^(٣) ودليل الإحصاءات المالية^(٤) اللذين أعدهما صندوق النقد الدولي مع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وعلى امتداد عملية تحديث النظام، أولى اهتمام فائق لمواصلة مواءمة النظام مع هذين الدليلين ومع نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية لعام ٢٠٠٣^(٥). كما جرت عملية تنسيق دقيقة للحفاظ على اتساق نظام الحسابات القومية مع نظم التصنيف الرئيسية. فعلى سبيل المثال، وكنموذج للتوضيح - ولكنه مهم - أتفق على بنية لتمثيل الصناعات في نظام الحسابات القومية تمثيلاً رفيع المستوى تتفق مع الصيغة المنقحة^(٦) ٤ للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية.

٢٢ - أما السمة الثانية فهي أن التوصيات استندت، حسب الاقتضاء، إلى المعايير الدولية المعتمدة في مجال المحاسبة في الشركات التجارية والقطاع العام. ولم يُدخَر أي جهد لبحث المسائل بحيث تؤخذ المعايير الحالية والجديدة التي يعتمدها المحاسبون في الاعتبار، لاسيما تلك التي يعتمدها المجلس الدولي للمعايير المحاسبية ومجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتتسم هذه المعايير بأهمية خاصة بسبب تزايد تطبيقها دولياً. ومن الأمثلة على التوصيات التي تقوم على المعايير المحاسبية المتعلقة بالتنقيب عن المعادن والقروض العاطلة والنفقات العسكرية.

جيم - نتائج المشاورات بشأن التوصيات المؤقتة

٢٣ - يتبين من المشاورات أن التوصيات المؤقتة التي تقدم بها فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية تحظى كلها تقريباً بتأييد إجماعي أو شبه إجماعي. والتأييد شبه الإجماعي مُنح لمسألة واحدة هي نظم المعاشات التقاعدية، وهي مسألة دفعت اللجنة الإحصائية إلى أن تشير قبل سنة خلت إلى أنه يلزم مواصلة النظر في مسألة صناديق المعاشات التقاعدية غير الممولة من الحكومات. وعقب مشاورات أجريت لاحقاً، تم التوصل إلى حل أصبح الآن مقبولاً على نطاق واسع وأدرج في التوصيات الموحدة. وتشمل الجوانب البارزة لهذا الحل تضمين نظام الحسابات القومية المحدّث جدول معايير إضافية خاصاً بالمعاشات التقاعدية. وسيبين هذا الجدول المستحقات التي تمنحها سائر نظم المعاشات التقاعدية من تدفقات وأرصدة. وسيتيح هذا الجدول مقارنة الجوانب المالية للمعاشات التقاعدية بين البلدان

(٣) المرجع نفسه، ٢٠٠٣.

(٤) المرجع نفسه، ٢٠٠٠.

(٥) Studies in Methodology Series F, No 61.Rev.1

(٦) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.XVII.40.

وسيوصل في الوقت نفسه منح المرونة في مجال مدى عرض المستحقات التي تمنحها نظم المعاشات التقاعدية في الحسابات الأساسية. ونظرا لاختلاف الترتيبات المؤسسية باختلاف البلدان، سيتيح نظام الحسابات القومية المحدث تسجيل بعض هذه المستحقات وليس كلها في الحسابات الأساسية. غير أنه سيُشترط تقديم المبرر أو المعيار الذي يُستند إليه للتمييز بين النظم التي يُسجل ما تمنحه من مستحقات في الحسابات الأساسية والنظم التي لا يُسجل ما تمنحه من مستحقات إلا في الجدول الموحد الجديد.

٢٤ - غير أن التوصل إلى تأييد خمس مسائل بالإجماع كان شبه مستحيل، الأمر الذي استدعى من الفريق العامل المشترك بين الأمانات إنعام النظر في مدى الخلاف وأسبابه وإمكانية أن يفضي إجراء المزيد من المشاورات إلى حل ما. ويرد أدناه وصف لهذه المسائل وتوصية فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية بشأنها والتعليقات التي وردت بشأنها أثناء المشاورات - سواء منها المؤيدة أو المعارضة - واعتبارات هذا الفريق المتعلقة بالتحديد بكل مسألة منها، وذلك لكي يتيسر للجنة الإحصائية النظر فيها.

البحث والتطوير (المسألة ٩)

٢٥ - وصف المسألة وتوصية فريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية: نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، لا يعتبر البحث والتطوير التجريبي مكونين لرأس المال، على الرغم من اعتبارهما من العوامل الرئيسية التي تساهم في النمو الاقتصادي في المستقبل. وإذا تقرر تغيير نظام الحسابات القومية، فإنه يلزم النظر في ما إذا كان ينبغي تسجيل جميع المبالغ التي تنفق على البحث والتطوير أم بعضها فقط كمكون لرأس المال. ولتذليل جميع الصعوبات العملية التي يستتبعها وضع تقديرات مقبولة، لا بد من تقييم إمكانيات استخدام البيانات المتعلقة بالنفقات التي تجمع وفقا لدليل فراسكاتي لعام ٢٠٠٢: ممارسة موحدة مقترحة من أجل الدراسات الاستقصائية للبحث والتطوير التجريبي، ومعرفة عوامل الانكماش اللازمة وفترات الخدمة.

٢٦ - وتمثل التوصية في ضرورة اعتبار البحث والتطوير مكونين لرأس المال كما ينبغي تحديد قيمتهما من حيث المكاسب الاقتصادية التي يتوقع أن يعودا بها في المستقبل (بما في ذلك تقديم الخدمات العامة في حالة البحث والتطوير التجريبي اللذين تملكهما الحكومة). وإن عملية البحث والتطوير التجريبي التي لا تعود بأي مكسب اقتصادي على صاحبها، ليست من حيث المبدأ أصولا ثابتة بل ينبغي اعتبارها استهلاكاً وسيطا. وما لم تراقب القيمة التجارية للبحث والتطوير مراقبة مباشرة، فإنه يجوز أن تقيّم بمجموع التكاليف، بما فيها تكلفة البحث والتطوير اللذين يبعان بالفشل.

٢٧ - التشاور بشأن التوصية: أعربت أغلبية البلدان عن تأييدها للتوصية الداعية إلى اعتبار عملية البحث والتطوير من الأصول. وأعرب عن رأي مفاده أن تنفيذ التوصية سيحسن مستوى الدراسات التي تتناول النمو والإنتاجية. ومع أن عددا من البلدان أعرب عن موافقته على المبدأ، إلا أنه أعرب أيضا عن مخاوفه إزاء جانب أو أكثر منه. فأشارت بعض البلدان في تعليقاتها إلى صعوبة تمييز المبالغ التي تنفق على البحث والتطوير التي لا ينبغي اعتبارها أصولا لأن ملكيتهما غير محددة أو لأنه يتعذر تبيان العائدات المستقبلية منهما. وأعرب البعض الآخر عن تحفظه بشأن تنفيذ التوصية عمليا، لاسيما صعوبة التعامل مع البيانات المحاسبية والبيانات المتمحورة حول الدراسات الاستقصائية. وأشارت عدة بلدان إلى ضرورة توفير توجيهات مفصلة.

٢٨ - وبتت البلدان التي اعترضت على التوصية اعتراضها على أساسين، أحدهما يتعلق بالمفهوم والآخر بالجانب العملي (إلى جانب اعتراضها على إدراج المسألة في القائمة المتفق عليها). وتذكر بعض التعليقات أن النفقات هي بديل لا قيمة له للمكاسب التي تعود بها عملية البحث والتطوير التجريبي، وتشير عدة تعليقات إلى المشاكل العملية من مثل تحديد فترات الخدمة و/أو تبيان مؤشرات الأسعار المناسبة لأصول البحث والتطوير. والبلدان التي شددت على ضرورة اكتساب خبرات في مجال جمع البيانات تشير على ما يبدو إلى أن تأخير تنفيذ التوصية يشكل وسيلة لإدراج المبالغ التي تنفق على البحث والتطوير في نهاية المطاف ضمن حدود أصول النظام.

٢٩ - الاعتبارات المتعلقة بالفريق العامل المشترك بين الأمانات: تشير تعليقات البلدان إلى أن ثمة تأييدا شديدا لمبدأ اعتبار البحث والتطوير أصولا في نظام الحسابات القومية. ولكن سادت بعض المخاوف إزاء جوانب محددة. ومن هذه الجوانب النطاق وفترات الخدمة ومؤشرات الأسعار المتعلقة بأصول البحث والتطوير. وعقب تقديم التوصية المؤقتة، أجريت مشاورات إضافية بشأن النطاق (مع التركيز على ما يعرف بالبحث والتطوير المتوافر بدون قيد ولا شرط)، أدت إلى تقديم التوصية الواردة في التوصيات الموحدة. إلى جانب ذلك، ما زالت هذه المسألة موضع نقاش في بعض الاجتماعات الإقليمية.

٣٠ - والفريق العامل المشترك بين الأمانات على يقين من أن خبرات البلدان والبحوث الجارية، (على نحو تمثيلها، على سبيل المثال، في الأوراق التي عرضت في الاجتماع الذي عقده في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ الفرقة العاملة المعنية بالحسابات القومية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، ومواصلة التعاون بين فريق كانبيرا الثاني والإحصائيين المتخصصين في الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالبحث والتطوير، ومواصلة

الشعبة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة مشاوراتها مع قطاع الشركات والأوساط الأكاديمية والمحاسبين الدوليين، أمور إذا ما اجتمعت، يمكن أن تؤدي إلى حل المشاكل في السنوات القادمة. وعليه، عرض الفريق العامل المشترك بين الأمانات الصيغة التالية المخصصة لاعتماد مبدأ اعتبار المبالغ التي تنفق على البحث والتطوير التجريبي تكويناً ثابتاً لرأس المال وللتشجيع على تركيز العمل على تطبيق المبدأ بطريقة سليمة قابلة للمقارنة دولياً:

من حيث المبدأ، ينبغي اعتبار المبالغ التي تنفق على البحث والتطوير جزءاً من تكوين رأس المال. غير أنه ينبغي تدليل عدد من الصعوبات قبل تحقيق هذا الهدف. وستوفر الحسابات الفرعية وسيلة مفيدة للعمل باتجاه العثور على الحلول التي توفر الدرجة اللازمة من الثقة في المقاييس الناجمة عنها، وستساعد التوجيهات العملية بشأن تنفيذ التوصية على ضمان مقارنة طرق تنفيذها دولياً. وعليه، ستتضمن الصيغة المنقحة ١ من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، وصفاً للهدف والأسس المفاهيمية التي يقوم عليها هذا الهدف، وستشير إلى المصاعب وستوفر الصلات بالعمل الذي يضطلع به لتدليلها، وسيتم الإقرار بأنه سيلزم للعديد من البلدان بعض الوقت لتطبيق المبدأ. وسيقدم الفريق العامل المشترك بين الأمانات تقارير دورية إلى اللجنة الإحصائية بشأن التقدم المحرز في هذا المجال وسيشير فيها إلى المناطق التي تتوافر فيها مبادئ توجيهية مقبولة على نطاق واسع لتنفيذها.

تكلفة الخدمات الرأسمالية (المسألة ١٥)

٣١ - وصف توصية فريق الخدمات الاستشاري: لم تُذكر الخدمات الرأسمالية المقدمة من الأصول غير الرأسمالية لعملية الإنتاج بشكل صريح في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ويقدم كتيب منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعنون قياس رأس المال: مقياس الأسهم الرأسمالية، استهلاك رأس المال الثابت والخدمات الرأسمالية، المنشور في عام ٢٠٠١، تعريفاً للخدمات الرأسمالية على أنها مدخلات تندفق إلى الإنتاج من أحد الأصول الرأسمالية. ويمكن تقدير هذه المدخلات باعتبارها مجموع استهلاك رأس المال الثابت، والمكاسب/ الخسائر الحقيقية المتوقعة للحيازة، وعائد رأس المال، الذي تماثل قيمته تكلفة الفائدة على ما تبقى من قيمة الأصل. وتغطي الأجرة التي يدفعها مستخدم أحد الأصول غير المؤجرة للمالك كلاً من التكاليف التي يتكبدها المالك أثناء تقديم الخدمة التجارية والخدمات الرأسمالية التي يقدمها الأصل للمالك. وفيما يختص بالأصول غير المالية التي يستخدمها المالك تظهر الخدمات الرأسمالية بصورة ضمنية كجزء من فائض التشغيل الإجمالي.

٣٢ - وتبدأ التوصية بملاحظة أن الخدمات الرأسمالية للأصول المستخدمة في إنتاج السوق مدرجة ضمنياً في إطار نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، بدون أن تحدد بشكل منفصل. ونظراً إلى أهمية تحديدها بالنسبة لمقياس الإنتاجية والتحليلات الأخرى، سيضاف فصل جديد إلى التنقيح الأول لنظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، يتم فيه شرح دور ومظهر الخدمات الرأسمالية في النظام، وتحديد حساب الخدمات الرأسمالية، والموجودات الرأسمالية، واستهلاك رأس المال الثابت، بطريقة متكاملة ومنهجية. ولن تدخل تغييرات على القيودات المعيارية في الحسابات من أجل إظهار الخدمات الرأسمالية، لكن سيقدم شرح للكيفية التي يتم بها استخلاص وعرض البنود أو الجداول التكميلية.

٣٣ - العملية التشاورية بشأن التوصية: عموماً، حُظيت التوصية بتأييد كبير؛ واقتصر عدم التأييد على بضعة بلدان فقط. إلا أنه يصعب تفسير عدد من التعليقات. إذ شدد البعض على أنه يتعين أن تكون تقديرات الخدمات الرأسمالية مسألة اختيارية أو طوعية أو أن تقدم فيما يتعلق بالحسابات الفرعية فقط، كما لم يتضح ما إذا كان مقصد التوصية المتمثل في معاملة التقديرات كمسألة اختيارية قد فُهم على النحو الصحيح.

٣٤ - وذكرت بعض البلدان القليلة التي لم توافق (بجانب اعتراضها على إدراج المسألة في قائمة الأشياء المتفق عليها) التأثير السلبي لاختيار معدل العائدات، بشكل يتسم بشيء من الجذافية على إمكانية المقارنة على الصعيد الدولي.

٣٥ - توصية الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية: لاحظ الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية التأييد الذي كاد يصل حد الإجماع الذي حُظيت به التوصية المتعلقة بتكلفة رأس المال، حينما تم التوصل إلى فهم مقصدها المتمثل في أن تحديد تكلفة رأس المال بالنسبة لمنتجات السوق ليس مطلوباً في الحسابات الأساسية وأنه مسألة طوعية تدخل في إطار الحسابات التكميلية الموصى بها. وعليه يقدم الفريق التوصية المدرجة في التوصيات الموحدة من أجل اعتمادها.

المنتجون الحكوميون وغيرهم من المنتجين غير الخاضعين لعوامل السوق: تكلفة رأس مال الأصول الخاصة (المسألة ١٦)

٣٦ - وصف توصية فريق الخبراء الاستشاري: يوصي نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، حينما يجمع التكاليف من أجل قياس الإنتاج غير الخاضع لعوامل السوق، بأن يتم قياس قيمة الخدمات التي تقدمها أصول المنتجين الخاصة غير الرأسمالية باعتبارها استهلاكاً لرأس المال الثابت. وليس فيه ما يدل على الاعتراف بوجود عائدات لرأس المال عن هذه الأصول، أو، بالمقابل، وجود تكلفة فرصة بديلة لرأس المال. وينشأ عن ذلك عدم اتساق بين

تكاليف الأصول المملوكة والأصول المستأجرة بالنسبة للمنتجين غير الخاضعين لعوامل السوق.

٣٧ - وبعد أن أجرى فريق الخبراء الاستشاري، مناقشات مكثفة في ثلاثة اجتماعات، أوصى بإدراج عائد رأس المال الثابت الذي يملكه ويستخدمه المنتجون الحكوميون وغيرهم من المنتجين الآخرين غير الخاضعين لعوامل السوق، في عملية تقدير الإنتاج، بالإضافة إلى استهلاك رأس المال الثابت. ويمثل الاقتصار على رأس المال الثابت حلاً وسطاً يهدف إلى التوصل إلى التنفيذ الفعلي. ولتحديد معدل العائد، يوصى باستخدام المعدل الحقيقي المتوقع للسندات الحكومية، مع استكمالها، عند الاقتضاء، بالمؤشرات الأخرى لتكلفة الاقتراض الحكومي.

٣٨ - العملية التشاورية بشأن التوصية: أدت التعليقات التي صدرت عقب المناقشات المبكرة لفريق الخبراء الاستشاري إلى أن تتضمن التوصية على وجه التحديد استخدام نطاق الأصول (الأصول الثابتة) ومعدل للعائدات (العائدات الحقيقية المتوقعة للسندات الحكومية الطويلة الأجل). وأوضحت التعليقات اللاحقة شعور بلدان إضافية بالارتياح للتوصية. وأعربت مجموعة عريضة من البلدان عن موافقتها. وأشارت عدة تعليقات إلى السمة المنهجية التي يتسم بها قطاع السوق، والتي تأتي نتيجة لتنفيذ التوصية، وإلى أن الاحتياجات التحليلية للمستخدمين ستستوفى. وذكر البعض، من البلدان الكبيرة والصغيرة معاً، أنهم يستطيعون إنتاج تقديرات للخدمات الرأسمالية على درجة معقولة من الجودة. وأعرب عدد من التعليقات عن تأييد التوصية من حيث المبدأ، مع شيء من القلق بشأن التنفيذ، كما أشار البعض إلى نوعية التوجيه الذي يرغبون في رؤيته في الكتيبات.

٣٩ - وأبدى نطاق من البلدان عدم موافقته على التوصية، لكن ذلك تركز في أوروبا. وعزى عدم موافقة البعض إلى أسس مفاهيمية، بينما عزى عدم موافقة البعض الآخر إلى أسس عملية. وكانت بعض التعليقات مطولة ومفصلة؛ وجاءت النقاط التالية مشتركة بين عدة مجموعات من التعليقات. يوجد اختلاف بين إنتاج السوق والإنتاج غير الخاضع لعوامل السوق ويتعين أن ينعكس هذا الاختلاف في طريقة قياس الإنتاج؛ ومن شأن التنفيذ أن يؤدي إلى المزيد من التقديرات المستندة إلى النماذج بدلاً عن الملاحظة، وهو ما يتعين تفاديته؛ ولم تتطور بشكل كافٍ في بلدان عديدة تقديرات موجودات رأس المال، ويصعب من ثم مجرد تقدير استهلاك رأس المال الثابت؛ ويثير تحديد المعدلات المناسبة للعائد مسألة إشكالية تؤدي إلى ازدياد عدم القابلية للمقارنة فيما بين البلدان.

٤٠ - نظر الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية في التوصية: أحاط الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية علماً بالآراء التي أعرب عنها خلال السنة الماضية بشأن هذه المسألة، التي شغلت المنظرين والمستخدمين والممارسين في مجال الحسابات القومية على امتداد عدة عقود. وهي مسألة معقدة تطورت المناقشة بشأنها أثناء شرح التعقييدات في جلسات فريق الخبراء الاستشاري، خلال مرحلة الاستكمال الموجهة إلى المسائل. ومنذ ذلك الحين، أدت عملية الرجوع إلى الخلف من أجل استعراض مجموعة التوصيات في مجملها إلى تركيز الانتباه على السمة المنهجية لمعالجة الأصول المالية وغير المالية. وأضفى الاستعراض بعداً إضافياً على المسألة. ولكي يتم عرض هذا البعد المتعلق بالسمة المنهجية على فريق الخبراء الاستشاري، من أجل أن ينظر فيه الفريق ومن أجل الحصول على مشورته في ضوء الاختلافات في الآراء، حسبما أُعرب عنها في التعليقات القطرية على توصيات الفريق، إلى الفريق العامل على نفسه تنفيذ عملية تشاورية إلكترونية فيما بين أعضاء فريق الخبراء الاستشاري. وستشكل هذه العملية الاستشارية أساس مواصلة الفريق العامل النظر في إيجاد سبيل للتقدم إلى الأمام، تعرض شكل ورقة غرفة اجتماعات، يتم إعدادها استكمالاً لتقرير الفريق العامل إلى اللجنة الإحصائية.

النفقات العسكرية (المسألة ١٩)

٤١ - وصف توصية فريق الخبراء الاستشاري: استبعدت الأسلحة الهجومية ووسائل إيصالها من تكوين رأس المال، في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، بغض النظر عن مدة صلاحيتها. وتعني تلك المعاملة ضمناً أن الأصول العسكرية توفر الخدمات الدفاعية فقط وبشكل كامل خلال فترة حيازتها. وعلاوة على ذلك، يمكن أن يتم بيع الأسلحة، التي أعرب عن تكلفتها كاستهلاك وسطي وفقاً لنمط المعاملة الحالي، أو تصديرها في فترة محاسبة أخرى، مما يستدعي وجود قيودات لا حدسية في حسابات الحكومة.

٤٢ - وتتمثل التوصية في أن جميع النفقات العسكرية، التي تستوفي الشروط العامة لتكوين رأس المال في نظام الحسابات القومية - أي التي تستخدم في الإنتاج لفترة تزيد على عام واحد - ستعامل كعناصر مكونة لرأس المال. ويتم تمييز أنظمة التسليح عن المخزونات العسكرية في نطاق تكوينات رأس المال الثابت والمخزونات، على التوالي.

٤٣ - العملية التشاورية بشأن التوصية: أشارت بعض التعليقات إلى صعوبة تنفيذ طريقة المعاملة الواردة في نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، التي تدعو إلى تمييز المعدات العسكرية التي يمكن استخدامها في المجالات المدنية. وأعربت عدة تعليقات عن تفضيلها للتوصية لأنها ستحقق اتساق الحسابات القومية مع الطريقة التي تقيدها الحكومات النفقات العسكرية

(الشيء الذي يتسق بدوره مع المعايير المحاسبية للقطاع العام على الصعيد الدولي). وجرى الإشارة بالمثل إلى أن التوصية تستبعد أحد جوانب عدم الاتساق من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣، حيث لا يتم إدراج جميع الأصول التي تساهم في إنجاز الخدمات الدفاعية.

٤٤ - وجرى الإعراب، في عدد من التعليقات التي لم توافق على التوصية، عن القلق لعدم وجود بيانات، نظرا على المعلومات المتعلقة بالنفقات العسكرية تكون معلومات سرية في بلدان كثيرة. ومن شأن وجود البيانات الضرورية لعمل التقديرات في بعض البلدان، مع عدم وجودها في بلدان أخرى، أن يتسبب في إعاقة قابلية المقارنة على الصعيد الدولي. وكانت بعض التعليقات ذات طبيعة مفاهيمية، وتناولت بشيء من التفصيل القول بأن الإنفاق على الأغراض العسكرية لا يؤدي إلى إنتاج خدمات.

٤٥ - نظر الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية في التوصية: يرى الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية أن مبادئ المحاسبة الكامنة وراء هذه التوصية مبادئ هامة. ولا شك في أن عدم وجود بيانات في بعض البلدان يثير القلق، لكن تتعين الإشادة بالتوصية بوجوب اعتبار أنظمة التسليح أصولا رأسمالية في معايير المحاسبة العامة الدولية. وفيما يختص بمشكلة عدم وجود البيانات، فإن هذا يعتبر قصورا في قياس الإنتاج الحكومي، سواء عوملت الأسلحة كاستهلاك وسطي أو كعناصر مكونة لرأس المال. وقد أدت الظروف السياسية المتغيرة، منذ نشر نظام الحسابات القومية لأول مرة في أواخر عقد الخمسينات، إلى الاعتراف بأن النفقات الرأسمالية على الأسلحة الهجومية تؤدي إلى نشوء خدمات بسبب وجود الأسلحة في حد ذاته وليس في حالة استخدامها فقط. ويدرك الفريق العامل وجود اختلافات في الآراء المتعلقة بالتوصية. لكنه يرى أنه يتعين اعتماد التوصية المدرجة في التوصيات الموحدة، بغية المحافظة على الأهمية التحليلية لنظام الحسابات القومية في البيئة الأمنية العالمية ذات الطبيعة المتقلبة.

السلع التي تتعين معالجتها (المسألة ٤٠)

٤٦ - وصف توصية فريق الخبراء الاستشاري: تعامل السلع التي ترسل إلى خارج الحدود من أجل معالجتها ثم إعادة إلى البلد الذي أرسلت منه، في كل من نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ ودليل ميزان المدفوعات، على أساس أنها تتعرض لتغير فعلي في الملكية. وعليه تقيد هذه السلع في قوائم الصادرات والواردات عند مغادرتها للبلد الأول ولدى عودتها إليه. ويظهر البلد الذي يقوم بالمعالجة باعتبار أنه ينتج سلعا تدون بقيمتها الكاملة، حتى وإن لم يتعين قط على الطرف الذي يقوم بالمعالجة سداد قيمة السلع عند دخولها. ومع ازدياد أهمية العمليات التي تتم فيما وراء البحار، فإن هذه المعاملة تصبح مشار تساؤلات متزايدة.

ويتزايد تعقيد هذه المسألة حال تقديم توصية مختلفة فيما يتعلق بالسلع التي تجرى معالجتها في أحد البلدان لصالح بلد ثان، والتي يتم بيعها (نيابة عن المالك في البلد الثاني) إلى بلد ثالث بدلا عن إعادتها إلى البلد الثاني.

٤٧ - وتتمثل التوصية في أنه يتعين تدوين الواردات والصادرات على أساس التقييد الدقيق بتغير الملكية. ويعني ذلك أن السلع التي تجرى معالجتها في أحد البلدان نيابة عن بلد آخر لا تصبح جزءا من الواردات أو الصادرات في ميزان المدفوعات ونظام الحسابات القومية. وفي ذلك اختلاف عن نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. وتؤثر النتائج على تدوين المعاملات في إطار الاقتصاد القومي، فضلا عن تدوينها كمعاملات دولية. ويعني قرار التدوين على أساس التغير الخالص في الملكية، بصورة ضمنية، أنه لن يتم تدوين أية معاملات تتعلق بعمليات التسليم الداخلية (داخل المؤسسة) حينما تنتقل السلع من بلد إلى آخر من أجل معالجتها ثم إعادتها. وتترتب على ذلك نتائج فيما يتعلق بجداول المدخلات - النواتج، التي ستعكس، استنادا إلى المقترح، ما تساهم به كل وحدة في عملية الإنتاج، بدلا عن أن تعكس المعدات التكنولوجية وفق ما كان يتم في الماضي. وتسلم هذه التوصية بأن سلعا عديدة تنقل من بلد إلى آخر بدون أن تترتب على ذلك نتائج فيما يتعلق بالمدفوعات من البلد المتلقي إلى البلد المرسل. وللتوصية تأثير على الطريقة التي تتم بها الحركة المادية للسلع، التي تنعكس في الإحصاءات المتعلقة بتجارة البضائع، ويعمل على تحقيق اتساقها مع التدفقات الدولية التي تدون في ميزان المدفوعات ونظام الحسابات القومية. وأعربت لجنة صندوق النقد الدولي المعنية بإحصاءات ميزان المدفوعات عن تأييدها للتوصية.

٤٨ - العملية التشاورية بشأن التوصية: استلمت التعليقات في جولتين من المشاورات العالمية، عقب مناقشة المسألة في اجتماعين لفريق الخبراء الاستشاري. وأعرب عدد كبير من البلدان عن تأييده للتوصية، لكن لم يقدم سوى عدد قليل منها أسبابا توضيحية. وذكرت مسألة الاتساق مع معاملة ميزان المدفوعات، كما ذكرت مسألة تفضيل اتباع مبدأ تغير الملكية. إلا أن التعليقات أشارت إلى وجود مشاكل عملية في مجال تحديد التغيرات التي تطرأ على ملكية السلع. وأشارت عدة تعليقات إلى ضرورة وجود توجيه فيما يتعلق بتحديد هذه السلع وتدوينها في مجال تجارة البضائع الدولية.

٤٩ - وينتشر عدم الموافقة على التوصية في جميع المناطق. وتشير تعليقات عديدة إلى شواغل تتعلق بصعوبة المقارنة بين السلع التي تخضع للتغيير عند خروجها وعند عودتها، من أجل كفاءة إدخال التعديلات الصحيحة على الأرقام المتعلقة بتجارة البضائع. إذ أن بعض

البلدان يفضل الاستمرار في عزو المسألة إلى تغيير الملكية. وتطرق أحد البلدان إلى حدوث اختلال في التسلسل الزمني لتواريخ جداول المدخلات - النواتج مع تغير مبدأ التدوين.

٥٠ - نظر الفريق العامل المشترك بين الأمانات في التوصية: يدرك الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية أن التوصية تؤثر على ميزان المدفوعات وعلى حسابات المدخلات - النواتج، فضلا عن الحسابات القومية، لكنه يرى فيها خطوة هامة تجاه عملية التدوين، حرية بأن تلقي الضوء على نوع من المعاملات تتزايد أهميته في اقتصاد يتسم بالعمولة. وسيكون توفير التوجيه فيما يتعلق بمسألتي جمع البيانات وتحقيق الاتساق مع مجموعات البيانات، ذات الأهمية الذاتية الخالصة، مسألة هامة. ولذا يجذب الفريق العامل اعتماد هذه التوصية.

دال - موجز نظر الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية في التوصيات

٥١ - بالإضافة إلى الحالات المذكورة أعلاه، والتي تتعلق بمسائل محددة، أخذ الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية في اعتباره عدة عوامل عامة وذات علاقة تبادلية، يتوقع أن تؤثر على الطريقة التي ستستقبل بها التوصيات من أجل استكمال نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣. ويتمثل أحد هذه العوامل في أن المكاتب القومية للإحصاء والوحدات الإحصائية الأخرى، التي تعد الحسابات القومية، كثيرا ما تواجه قيودا تتعلق بالميزانية وزيادة في الطلب، مما يستدعي أن تمحّص جيدا المقترحات التي تستترف الموارد. ويتمثل عامل آخر في أن الطلب يختص بالإحصاءات المتعلقة بإمكانية المقارنة على الصعيد الدولي، التي أصبحت أحد العوامل الدافعة، لا سيما في أجزاء معينة من العالم. وهناك عامل آخر هو ارتفاع درجة الوعي بعدة عناصر متصلة بالتنفيذ. ويتمثل أحد هذه العناصر في ضرورة وجود توفير توجيه عملي، بل وتفصيلي في بعض الأحيان، بشأن التنفيذ، من أجل استكمال الإطار العام لنظام الحسابات القومية. ويشار أحيانا إلى الطرائق المختلفة التي تم بها تنفيذ التوصية المتعلقة برسملة البرمجيات في عقد التسعينات، والتأثير الذي أحدثته تلك الاختلافات على إمكانية مقارنة قيم إجمالية رئيسية معينة. ويتمثل عنصر آخر في إدراك إمكانية اختلاف جداول التنفيذ في أجزاء مختلفة من العالم، حسبما يتضح من الدراسة الاستقصائية التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٥٢ - واستعرض الفريق العامل التعليقات القطرية بعناية، واستنتج أن مجموعة التوصيات التي يقدمها إلى اللجنة الإحصائية، ذات أهمية شديدة بالنسبة لاحتفاظ نظام الحسابات القومية بأهميته فيما يتعلق بإجراء التحليلات وصياغة السياسات والرصد. ولم يفت على

الفريق العامل إدراك أهمية توفير التوجيه اللازم للتنفيذ، وأن التعليقات التي قدمتها البلدان على التوصيات المؤقتة أبرزت هذه المسألة بوضوح. ويعرب الفريق العامل عن التزامه بتوفير ذلك التوجيه؛ والحقيقة هي أنه قد شرع بالفعل في تنفيذ بعض الأعمال، في مجال استكشاف أنواع الكتيبات المطلوبة لدعم تنفيذ نظام الحسابات القومية، على سبيل المثال. ويؤكد الفريق العامل كذلك عزمه على أن يأتي باستراتيجية للتنفيذ، في الدورة التاسعة والأربعين للجنة، عند تقديم مقترح أن تعتمد اللجنة التفتيح الأول لمشروع نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣.

٥٣ - وعليه يطلب الفريق العامل إلى اللجنة أن تعتمد التوصيات في صورتها التي وردت بها في وثيقة المعلومات الأساسية المعنونة المجموعة الكاملة للتوصيات الموحدة مع الحالات الإضافية التي تم فيها النظر في المسائل الخمس المحددة في الجزء الثالث - جيم، التي يمكن إيجازها على النحو التالي:

(أ) **البحث والتنمية:** يقترح الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية اعتماد مبدأ معاملة الإنفاق على البحث والتنمية باعتباره تكويناً لرأس المال الثابت، وتشجيع العمل الذي ينصب على تطبيق ذلك المبدأ بطريقة سليمة يتيح المقارنة على الصعيد الدولي. وسيقدم الفريق العامل تقارير دورية إلى اللجنة الإحصائية بشأن التقدم المحرز، مع الإشارة إلى الحالات التي تتاح فيها مبادئ توجيهية للتنفيذ تحظى بقبول واسع؛

(ب) **تكلفة الخدمات الرأسمالية:** يقترح الفريق العامل اعتماد التوصية الواردة في التوصيات الموحدة مع إدراك أن تحديد تكلفة رأس المال بالنسبة لمنتجي السوق مسألة طوعية، في إطار الحسابات التكميلية الموصى بها؛

(ج) **المنتجون الحكوميون وغيرهم من المنتجين غير الخاضعين لعوامل السوق:** تكلفة رأس مال الأصول الخاصة: يعمل الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية على تنظيم عملية تشاورية إلكترونية فيما بين أعضاء فريق الخبراء الاستشاري، لتكون أساساً لمواصلة الفريق العامل نظره في هذه التوصية، التي ستقدم إلى اللجنة في ورقة غرفة اجتماعات منفصلة، باعتبارها إضافة إلى هذا التقرير؛

(د) **النفقات العسكرية:** يرى الفريق العامل أن مبادئ المحاسبة الكامنة وراء هذه التوصية لها أهميتها، وأنه يتعين اعتماد التوصية الواردة في التوصيات الموحدة، بغية المحافظة على أهمية نظام الحسابات القومية من الناحية التحليلية، في ظل البيئة الأمنية العالمية المتغيرة؛

(هـ) السلع التي تتعين معالجتها: يرى الفريق العامل أن التوصية الواردة في التوصيات الموحدة تمثل خطوة هامة تجاه تدوين نوع من المعاملات تتزايد أهميته في اقتصاد يتسم بالعمولة، ويجذب اعتماد التوصية.

رابعاً - نقاط للمناقشة

٥٤ - مطلوب من اللجنة:

(أ) التعليق على التقدم المحرز في استكمال نظام الحسابات القومية لعام ١٩٩٣ وخطة العمل المتعلقة بإكمال مشروع التنقيح الأول لنظام المعلومات القومية لعام ١٩٩٣؛

(ب) اعتماد التوصيات المدرجة في المجموعة الكاملة للتوصيات الموحدة مع مراعاة الآراء التي أبدتها الفريق العامل بشأن التوصيات المتصلة بالمسائل الخمس، المبينة في الجزء ثالثاً - جيم، والموجزة في الجزء ثالثاً - دال، من هذا التقرير، والمقدمة في ورقة غرفة اجتماعات منفصلة، باعتبارها إضافة إلى هذا التقرير.